

67 عاماً على النكبة

هكذا حولت المنظمة والسلطة اللاجئين إلى مغتربين



جوّفت المنظمة الحق الطبيعي للاجئين من مضمونه الرئيسي (أي بي إيه)

ونبذ الإرهاب»، بمعنى أن أراضي 1948 باتت خارج إطار الصراع، وخارج الاستحقاقات القانونية للفلسطينيين. والرافت أن قرار مجلس الأمن 242 و338 اللذين يحملان بذرة «التسوية العادلة للاجئين الفلسطينيين» كانا مرجعية «أوسلو»، بدلاً من القرار «194» القاضي بحق العودة والتعويض. وبناءً على ذلك، تم تفكيك «حق العودة» وإعادة بنائه على أنه «حل عادل»، بطريقة ضبابية ودون الإشارة إلى جوهر هذا الحل، عدا ربط الأخير بـ «نازحي 67» دون «لاجئي 48» ومع قراءة الاتفاق المكون من 17 مادة و5 ملاحق، نجد أن مفهوم «الدخول» صار معادلاً لمفهوم «العودة» المقصور على «لاجئي 67»، بل ينزع من الفلسطيني حق الإقامة الدائمة في بلده. فوق ذلك، لم تقف المنظمة عند هذا الحد، بل أخرجت حق العودة من سياقه السياسي والإنساني وحولته إلى رزمة من التسهيلات الاقتصادية التي يتمتع بها اللاجئ في الخارج بغية توطينه ودمجه في التركيبة المجتمعية للدولة

دولة فلسطين الديمقراطية»، من دون أن يكشف القائمون على المشروع (رمزي خوري، عيسى قسيسا، غسان الخطيب ورفيق الحسيني)، عن طبيعة «ديموقراطية» الدولة أو أهداف «مشروعهم الوطني».

وكان من المفترض أن يدار المؤتمر الذي سبتمخص عن المشروع من ثلاث جهات هي: الرئاسة، الحكومة ودائرة المفاوضات في منظمة التحرير، ما يوحي بأنه متصل على نحو مباشر بخلق واقع جديد لا وجود للاجئين فيه.

حق العودة «اقتصادي»!

على جانب آخر، يشكل إعلان المبادئ «اتفاق أوسلو» لعام 1993 الصفة القاسية لقضية اللاجئين، إذ تم ترحيل الأخيرة إلى قضايا الحل الدائم التي تغطي «القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الجيران...»، بعدما اعترفت منظمة التحرير بـ «حق إسرائيل في الوجود

تتخلف عن اجتماعات جامعة الدول العربية المتعلقة بالمغتربين العرب، في محاولة لإلحاق اللاجئ بركب «الأغتراب»، وهنا يؤكد عضو «الأمانة العامة لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات في الشتات»، نضال حمد، أن «الفلسطينيين في الشتات، وتحديدًا في أوروبا، يرفضون تماماً التعامل مع الدائرة باعتبارها جهة تسعى إلى صهرهم في المجتمعات التي لجأوا إليها إبان النكبة»، قائلاً في حديث إلى «الأخبار»، إن «السفارات الفلسطينية وأصحابها ومديري المكاتب التمثيلية في الشتات، هم انعكاس للسلطة وسياساتها ومشاريعها التي تتنازع على المصالح، وليس على النضال من أجل فلسطين».

وفي سياق البحث المعمق، تبين أن الدائرة المذكورة ليست وحدها من يعمل على «تدجين الوعي الفلسطيني» بشأن اللاجئين، تحت سبيل من الإغراءات الاقتصادية والمدنية، إذ يؤكد مصدر في «الجبهة الشعبية» لـ «الأخبار» أن ثمة مشروعاً آخر في الإطار نفسه رُوج له أربعة من أركان «المقاطعة في رام الله»، وحمل عنوان «شبكة فلسطين»، قبل سنوات. هذا المشروع الذي كشف عنه القيادي يسير على خطى «وثيقة جنيف»، وكان يكرس لتبني مصطلح «المغتربين المهاجرين»، بدلاً من «اللاجئين المهجرين».

جاء في إحدى وثائق المشروع أن «دور منظمة التحرير هو دعم شبكة فلسطين في الخارج ووضع إمكاناتها السياسية والمالية خلف هذا المشروع لقيام المغتربين بدعم المشروع الوطني الفلسطيني، وتحقيق أهدافه بإقامة

المغتربين من أي دولة في الخارج، كان عودة الفلسطينيين إلى بلادهم تنقسم بالخيار الطوعي؛ أيضاً يؤسس هذا إلى تكوين مفهوم جديد عن ماهية «البيت» لهذا «المغترب. اللاجئ»، إذ إنه سينتظر «حدود الدولة الفلسطينية التي سيجري التوافق عليها»، بدلاً من التعريف القانوني الذي أقرته «الأمم المتحدة» في هذا الصدد.

بالعودة إلى الأعوام الأربعة السابقة، يمكن التركيز على تعميم ورعته الدائرة على «قبادات الجاليات الفلسطينية في أوروبا»، بقضي بـ «عقد اجتماع موسع في بيت لحم أو رام الله في النصف الثاني من أيار، للتباحث في أوضاع جالياتنا ودورها، سواء في بلدان إقامتها أو علاقتها مع الوطن، ومع المجتمعات الفلسطينية التي هاجرت منها، وتحديدًا مخيمات اللجوء في الأردن ولبنان وسوريا».

من الفور، التقط أحد مؤسسي منظمة التحرير، أنيس القاسم، هذا التعميم، مبرزاً «السقطات الأخلاقية التي وقعت فيها الدائرة على صعيد اللاجئين»، إذ بين أن «الدائرة تعدت في التعميم إكساب مخيمات اللجوء صفة قانونية كنقطة استقرار تمنح المقيمين فيها حق إقامة دائمة والعودة إليها بحرية واختيار، إذ اعتبر الفلسطينيين الذين غادروا المخيمات إلى خارجها مهاجرين منها». ورأى القاسم أن «الوجود في المخيمات عمل إنساني من جانب الدولة المضيفة لا يكسب المقيم حقوقاً قانونية أو طبيعية، كما حال المواطن العادي، لتكون مغادرته لها هجرة منها».

تأسيساً على ما سبق، فإن الدائرة لا

«لقد زرت صفد مرة من قبل، لكنني أريد أن أرى صفد من حقي أن أراها، لا أن أعيش فيها». قبل ثلاثة أعوام، اهتز الفلسطينيون على وقع تلك العبارة التي كانت أكبر من «قنبلة إعلامية» فجرها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ظهرت السلطة مكشوفة لكثيرين على نحو سيء بعدما ظلت تتغنى بـ «أدبياتها الوطنية» في حماية الحق الفلسطيني من الضياع

غزة - عربوة عثمان

بعد 67 عاماً على النكبة، تبدو مقاربات السلطة الفلسطينية لقضايا اللاجئين تعبر عن استسلام كامل يتقبل إفرافات النكبة وما بعدها. فعلى مدار عقود، اشغلت منظمة التحرير والسلطة على قلب الخريطة المفاهيمية والسياسية للجوء الفلسطيني، وضغ التبعات السياسية والإنسانية لحق العودة بتكته اقتصادية ومدنية بحته، وذلك

جوّفت المنظمة الحق الطبيعي للاجئين من مضمونه الرئيسي

عبر جملة من الاتفاقات التي وقعتها مع العدو الإسرائيلي، ولا سيما «أوسلو» التي أخذت من «التسوية العادلة للاجئين الفلسطينيين» عنواناً لسقف طموحها «المروّض» على صعيد اللاجئين.

بعد هذا كله، عمدت السلطة ومن ورائها المنظمة إلى استحداث منظومة اصطلاحية تهدف إلى وسم اللاجئ الفلسطيني بأهلية اندماجية كاملة خارج حدود فلسطين، إرساءً للتوطين وتفكيك المخيمات، التي كانت تعتبر نقطة انطلاق نحو العودة.

«دائرة شؤون المغتربين»

وضمن محاولة صهر اللاجئين الفلسطينيين في المحيطات العربية والغربية، أسست «اللجنة التنفيذية» للمنظمة عام 2007 دائرة تُسمى «دائرة شؤون المغتربين»، بقرار من عباس. ووفقاً للدائرة، فإن مصطلح «المغتربين» ينطبق على من يعيش خارج حدود فلسطين، باستثناء الموجودين في مناطق عمل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأوروا».

وبالتدقيق أكثر، فإن هذا المصطلح التحريضي للاجئين يهدف إلى تغيب صفة اللجوء عن كثيرين ممن لا يسكنون بلاداً تنتشط فيها «الأوروا»، ما يجعل المعيار المكاني محمداً رئيسياً للجوء، ويحصر في مخيمات لبنان والأردن وسوريا.

بعد ذلك، رفعت «دائرة شؤون اللاجئين» (المنبثقة عن المنظمة) يدها عن فئة كبيرة من اللاجئين، وأحالت ملفاتهم إلى دائرة المغتربين التي يرأسها عضو المكتب السياسي لـ «الجبهة الديمقراطية» تيسير خالد. من كل ما سبق، لا يكون من التجني القول إن المنظمة والسلطة نسفتا حق العودة، وحولتا الظرف الاستثنائي (الشتات) إلى قضية اعتيادية تشبه



الاستفادة من الخراب في مخيمات الشتات!

في ظل الأسلوب السياسي الذي تتعامل به السلطة مع قضايا اللاجئين، يؤكد عضو «الأمانة العامة لاتحاد الجاليات والمؤسسات والفعاليات في الشتات»، نضال حمد، أن «ما يحدث في مخيمي اليرموك في سوريا، وعين الحلوة في لبنان، يشير إلى رضى السلطة عن تهجير سكان المخيمات وإعادة توزيعهم على أرجاء العالم». ويضيف حمد: «تبين أن موقف منظمة التحرير بشأن اليرموك يخضع لضغوط وإغراءات دول تدعم المسلحين الذين يحتلون المخيم، وتحديدًا من قطر والسعودية»، موضحاً أن «بإمكان المنظمة بسهولة أن تتبنى الحل العسكري في المخيم، لكنها ترفض ذلك وتصر على جعل سكانه رهائن للموت أو ركوب البحر بطريقة غير شرعية، ما يخدم هدف الاحتلال في إسقاط حق العودة».

على خط موان، يرى حمد أن ثمة «تدخلات خارجية وأجهزة مخابرات تعمل منذ سنوات على تصفية شباب مخيم عين الحلوة الذي تعمل فيه قوى وجماعات تكفيرية صغيرة، فضلاً عن محاولتها زرع فتيل الفتنة بين سكانه وجيرانه»، مضيفاً: «لدى حركة فتح نفوذ قوس في المخيم، وإن لم تتدارك الفصائل هذه المسألة، فإننا نسير نحو كارثة كنهز البارود واليرموك وبقية مخيمات سوريا، ومن قبلها تهجير فلسطينيي العراق».

«أرض السمار» تصمد وحد

القدس المحتلة - محمد عبد الفتاح

قريبة واحدة من أصل 39 قرية في القدس المحتلة بقيت صامدة عام 1948. أرض السمار شاهد حي على نجاح المقاومة الشعبية في الصمود أمام عصابات الاحتلال، التي شردت نحو 98 ألف مقدسي من تلك القرى. وأرض السمار التي تشكل مساحتها نحو 55 دونماً، هي جزء من قرية لفتا التي تقع شمال غرب القدس، ولكن سكانها لم يخرجوا من أرضهم كما فعل سكان لفتا البلد (ثلاثة آلاف) بعد هجوم العصابات الإسرائيلية عليهم، بل قاوموا حتى تمكنوا من إثبات أنفسهم كمقدسيين، وإجبار سلطات

الاحتلال اليوم على تسجيلهم ضمن حملة الهوية المقدسية. ولا يخفى أن مجزرة دير ياسين في القدس كانت هي الفصيل الذي مكن الاحتلال من باقي قراها؛ فالأقاويل التي انتشرت عن فظاعة طرق القتل واعتصام النساء وقتل الصغار جعلت أهالي المدينة وما حولها يفضلون الهرب على الموت البشع. رغم ذلك، عاشت كل قرية مقدسية حرباً ضارية بين «المجاهدين» (لقب المقاومين آنذاك) وجنود الاحتلال. قبل وقوعها تترأبيد الاحتلال. عموماً، تتشابه قصص سقوط القرى وخروج أهلها منها إلى حد كبير، ولكن قصة الحاجة أمينة أبو ليل (83 عاماً)، وهي من لفتا، تختلف كثيراً،